

ليترفغ للعمل السياسي خلال الفترة المقبلة

ناصر المري يستقبل من مهامه التنفيذية في «نور» ويستمر نائباً للرئيس ومستشاراً



ناصر المري

«نور» واحدة من الشركات الاستثمارية القليلة الملتزمة بقرارات «المركزي» ولوائحها تضمن استمرارها الناجح

كتب الأمير يسري:

باقتدار.

تأسيس نور

وأضاف المري ان ما حققته نور في خمس سنوات تتطلب من شركات أخرى ان تصنعه على مدار 20 عاماً وأكثر لافتاً الى أنه عند تأسيس الشركة أبلغ الملاك الرئيسيين أنه سيقبى 5 سنوات فقط لافتاً الى أنه أكمل هذه المدة في أو يوليو الماضي.

وقال المري قررت ان التفت لكثير من الأمور لأنى لا أريد أن أكون عبداً للدينار موضحاً ذلك بقوله اسعى في الفترة المقبلة ان أعنتي كثيراً بعائلتي وأولادي بعد ان شغلني العمل عنهم خصوصاً في ظل طبيعة الشركات

أوضح نائب الرئيس والعضو المنتدب لشركة نور للاستثمار المالي ناصر عبدالمحسن المري أنه استقال من مهامه التنفيذية في الشركة كعضو منتدب لكنه باق في منصبه كنائب رئيس لمجلس الإدارة وكذلك كمستشار للشركة وللمجموعة الصناعات الوطنية.

وشدد المري في مؤتمر صحافي على ان علاقته بهـنور» مستمرة على أساس ان الاستقالة اقتضت على الجانب التنفيذي فقط موضحاً ان مجلس ادارتي نور ومجموعة الصناعات الوطنية حاولا اثناءه عن الاستقالة مراراً وتكراراً الا ان رغبته حسمت الأمر.

وقال المري اترك «نور» وأنا سعيد لأنها شركة مهنية ومحترفة عبرت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها بكفاءة وواحدة من الشركات القليلة التي تنطبق عليها اشتراطات بنك الكويت المركزي اضافة الى أنها تقوم على خدمة ديونها دون أي تأخير ومقبلة على تحقيق أرباح مرضية في الربع الثالث قبل ان يشير الى ان الشركة زاخرة بالخبرات التي تجعلها قادرة على أداء مهامها الاستثمارية كأفضل بنك.

وأضاف «نور» في وضع صحي بما لها من لوائح وأنظمة وقواعد تضمن ان تبقى على الطريق الصحيح مشدداً على قدرة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب حسام الخرافي على قيادة الشرطة

استقطب 22 شركة في فعاليات

معرض العقار المصري

يطرح مشاريع بملياري دولار اليوم

كتب طارق عرابي:



جانب من المؤتمر الصحافي

(تصوير: إسماعيل عبدالقادر)

على دفعات ميسرة، كما وأنه يقدم عروضاً جيدة منها التسليم الفوري والتسليم خلال فترات قريبة مما يعطي مصداقية للمشاريع، مبيناً ان الشركات الـ 22 تعد الأفضل في مصر من حيث تقديم مشاريع في مختلف أنحاء مصر، وبأسعار مناسبة تناسب الشرائح كافة.

مشروع «مدينتي»

وردا على سؤال بخصوص مشروع مدينتي المملوك لمجموعة طلعت مصطفي والتصاير على السوق العقاري المصري وتسويق العقارات خلال فترة المعرض أشار عنه الى ان تلك القضية تم حلها تماماً ولم تؤثر على تسويق العقارات سواء في مصر أو دول

ينوف للتدريب والاستشارات تحصل على الأيزو

أعلن نزار سالم المصنف مدير عام شركة ينوف للتدريب والاستشارات بأن شركة ينوف حصلت على شهادة المواصفة القياسية العالمية لنظام إدارة الجودة 2008 - ISO 9001 وفق المعايير الدولية في شركة IAA/IMS، وهي معيار دولي لجودة الادارة.

وحيث ان شركة ينوف حصلت عليها بعد تلبية كافة المعايير

من لم يفلس من الشركات في الربع الثالث فإنه لن يفلس.. ومتفائل بعام 2011

استحواد «زين» لن يكون الأخير.. أتوقع استحواذات مماثلة في القطاع المصرفي والخدمي والعقاري

تفاؤل بهما يمكن ان يأتي به العام 2011 على اعتبار ان هذا العام من المرجح ان يشهد سيولة المشروعات التي تتحدث عنها الحكومة مبدئياً توقعاته ان يشهد السوق المحلي استحواذات كبيرة

أثنى الرئيس والعضو المنتدب في مجموعة الصناعات الوطنية القايزة سعد السعد على نائب رئيس مجلس إدارة شركة نور للاستثمار المالي ناصر المري معتبره واحداً من أكفأ القيادات الاستثمارية.

وأوضح السعد في بيان صحافي ان استقالة المري تقتصر على الجانب التنفيذي فقط مؤكداً في الوقت

مرتبياً ان صفقة زين لن تكون الأخيرة على أساس توقعاته بوجود استحواذات مقبلة في القطاع المصرفي أو الخدمي أو العقاري.

وعن اوضاع الشركات رأى

سعد السعد: ناصر المري واحد من أكفأ القيادات الاستثمارية

ذاته على استمرار علاقته بهـنور» ومجموعة الصناعات الوطنية القايزة من خلال مناصبه غير التنفيذية أو العمل الاستشاري.

وأضاف السعد بقوله «حاولنا كثيراً ثنيه عن الاستقالة أو تأجيلها لكنه رأى ان الوقت الحالي مناسب لتفرغه السياسي وهو الأمر الذي تم تفهمه».



ناصر المري متحدثاً للصحافيين

استحواد «زين» لن يكون الأخير.. أتوقع استحواذات مماثلة في القطاع المصرفي والخدمي والعقاري

المري ان من لم يفلس وفقاً لنتائج الربع الثالث من العام الجاري فإنه لن يفلس معتقداً ان انتعاش السوق والاقتصاد المحلي مقبل حتى وان وجدت أطرافاً لا ترغب في ذلك على أساس ان قوة الضغط ستكون الأقوى.

وأشار المري الى وجود نوعية من الشركات الكويتية التي تتميز بطابع خاص في حال تم الاستحواذ عليها ومن ثم تفكيكها وبيعها تجزئة فأنها يمكن ان تحقق عوائد بـ100%.

وقدر المري ارتفاع القيمة السوقية للاستثمارات الحكومية بسبب تعافي الأسواق العالمية والمحلية بما يفوق 100 مليار دولار.

تخلصت من الضغوط التي عانت منها في الربع الثاني

«بيان»: البورصة في مسار صاعد.. متذبذب

بألية تمويل خطة التنمية والتي نشرتها الصحف تحت عنوان «تسريبات» أو تصريحات دون الافصاح عن مصدرها، دور واضح في توجيه نفة التداولات، أما عن العوامل الداخلية التي دعمت السوق فكان من أهمها التطورات الايجابية في النزاع القانوني بين شركة المخازن العمومية «أجيليتي» والجيش الأمريكي، وكذلك الأخبار المتعلقة بصفقة محتملة لبيع حصص من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة «زين» لشركة اتصالات الاماراتية قرب نهاية سبتمبر. وكان لتلك العوامل مجتمعة دور كبير في بعث جو من التفاؤل بين المتداولين انعكس في شكل حركة شرائية وزيادة ملحوظة في قيمة التداولات اليومية.

أداء المؤشرات

وأقل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية سبتمبر 2010 عند 6,985.0 نقطة منخفضاً بمقدار 0.29% عن اقبال العام الماضي، في حين نما المؤشر الوزني بنسبة 20.81%، إذ أنهى تداولات تسعة الأشهر عند 466.01 نقطة. هذا ووصل المؤشر السعري الى أدنى مستوى له خلال تسعة الأشهر الأولى من السنة الحالية يوم 5 يوليو حين انقل عند 6,319.70 نقطة بنسبة تراجع بلغت 9.79% عن اقبال العام 2009، في حين بلغ أدنى اغلاق للمؤشر الوزني 373 نقطة يوم 27 يناير بتراجع نسبته 3.31% من بداية 2010. حيث تاحية أخرى، وصل المؤشر السعري الى أعلى مستوى له خلال العام الماضي يوم 7 أبريل عندما انقل عند 7,575.0 نقطة بنسبة نمو بنسبته بلغت 8.13%، بينما وصل المؤشر الوزني يوم 30 سبتمبر الى أعلى مستوياته للعام عندما انقل عند 466.01 بنمو نسبته 20.81%.

القطاعات

وسجلت أربعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتنا بنهاية تسعة الأشهر من العام 2010 مقارنة بأقالات السنة الماضية، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية. وتصدر قطاع البنوك القطاعات التي حققت نمواً، حيث انقل مؤشره عند 10,721.6 نقطة مرتفعاً بنسبة 28.46%، تليه قطاع الأغذية في المركز الثاني من ارتفاع مؤشره بنسبة 13.71% بعد ان انقل عند 4,760.4 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الخدمات، إذ أنهى مؤشر تداولات الشهر عند 15,112.4 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 2.89%.

البورصة القطرية الأفضل بمكاسب 10% منذ بداية العام

«المدينة»: الأسواق الخليجية قادرة على التعافي

وتأسيساً على النتائج الجيدة التي تحققت الشهر الماضي في أسواق المال الخليجية، فقد تغيرت صورة أداء تلك الأسواق من أول العام، إذ قلص سوق دبي المالي خسائره من بداية العام الى 6.7% تجاوزت المكاسب التي حققها السوق القطري حاجز 10.0% من بداية العام متفوقاً على باقي الأسواق الخليجية.

ان موجة الصعود الجماعي التي شهدتها الأسواق هي أفضل دليل وبرهان على ان هذه الأسواق رغم ما أصابها خلال العامين الماضيين لا تزال قادرة على التعافي والقيام من جديد كواحدة من أهم أدوات الاستثمار على مستوى العالم، كما أنها تعلن بشكل صريح ان هناك العديد من المحافظ المالية والاستثمارية في حالة من التأهب والانتظار للنمو الأخضر للدول الى الأسواق مجدداً، بما يعطي بعداً جديداً لا بد للناقصين على الأمور وضعة في القريب - ان الأزمة الحالية ليست المعلنة عن وقف التداول نفسية أيضاً - ان حالة التسارع على التداول وإعادة تنشيط المحافظ المالية خلال الشهر الماضي يعكس مدى قابلية المستثمرين على العودة الى الأسواق مجدداً في حال توافر الظروف المناسبة والملائمة لمعاودة النشاط مرة أخرى.

اجمالي 599 سهم مدرج ونسبته 61%، وقد تصدر السوق السعودي نسبة الأسهم الراجعة والتي بلغت 91% ثم البورصة القطرية بنسبة 86%، وبلغ إجمالي القيم الراسمالية للأسواق الخليجية (باستثناء البحرين) بنهاية سبتمبر الماضي 727.9 مليار دولار، ولا يزال السوق السعودي مسيطراً على الحصص الأكبر بين الأسواق الأخرى بنسبة 46.2%، شهد شهر سبتمبر الماضي حالة من الصعود والارتفاع الجماعي لكافة الأسواق الخليجية في موجة جديدة من الانتعاش والثقة بين اوساط المستثمرين في أسواق المال، والتي تواكب بشكل كبير مع حالة الصعود التي شهدتها أسواق المال على مستوى العالم من الولايات المتحدة الى الأسواق الآسيوية والهندية. وقد تفاوت أداء الأسواق المالية بين ارتفاعات قوية للغاية مثل سوق دبي المالي الذي حقق مكاسب بلغت 13.5% خلال شهر سبتمبر فقط، مدفوعاً بالأخبار المعلقة عن السندات الجديدة التي سيتم طرحها وما تمثله من سيولة نقدية جديدة الى السوق، أو صعود متوازن في سوقى أبوظبي وقطر والذي بلغ 7.0% و6.5% على التوالي أو على استحياءً منملاً شهد سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 1.8% فقط.

قال التقرير الشهري لشركة بيان للاستثمار عن أداء البورصة الكويت للأوراق المالية استطلاع التخلص من الضغوط التي عانى منها خلال الربع الثاني من عام 2010، والتي دفعت مؤشره السعري لتجاوز قاع أدائه منذ بداية الأزمة المالية العالمية في بداية شهر يوليو، فيما تأكلت أغلب المكاسب السنوية للمؤشر الوزني حينها، لينحول السوق الى مسار صاعد، وان متذبذباً، لمؤشره بتأثير من عوامل الدعم الايجابية التي ظهرت خلال ثلاثة الأشهر الأخيرة. وقد مر السوق خلال تسعة الأشهر المنقضية من عام 2010 بعدة تحولات، فقد شهد الربع الأول من العام مجموعة عوامل ايجابية دعمت وضع السوق، على رأسها اقرار مجلس الأمة لقانوني الخطة التنموية وهيئة سوق المال وكذا بداية ظهور الأخبار عن صفقة بيع أصول افريقية مملوكة لشركة الاتصالات المتنقلة «زين»، فيما شهد الربع الثاني من السنة عوامل سلبية خارجية وداخلية. فعلى الصعيد الداخلي، تأثر السوق سلباً بغياب عوامل الدعم فضلاً عن مروره بفترة ترقب طويلة نتيجة تأخر الشركات المدرجة في الاعلان عن نتائجها للربع الأول المتناقص من العام 2010، مما أسفر عن ظهور حالة عامة من التحوط بين المتداولين عبرت عن نفسها في شكل معدلات سيولة يومية منخفضة بشكل واضح، أما العوامل الخارجية التي أثرت في السوق في الربع الثاني، فكان أهمها ظهور الأزمة الاقتصادية بمنظفة اليورو على اثر تعثر الاقتصاد اليوناني وقرار خطة انقاذ أوروبية له، وسط محاذير من امتداد تلك الأزمة للدول التي تعتمد على الأنشطة الخدمية وبخاصة السياحة، وهو الأمر الذي أثار مخاوف حول لجوء اسبانيا والبرتغال الى طلب خطط انقاذ مماثلة. وقد سجلت الأسواق العالمية تراجعاً عند ظهور الأزمة الاقتصادية في أوروبا، استجابات لها أسواق الأسهم الخليجية بانخفاضات كانت في بعض الأحيان عنيفة. وقد أسهم في تدعيم الأجواء السلبية تراجع وتذبذب أسعار النفط، وهو الأمر الذي حظي بنصب من التأثير السلبى في سوق الكويت للأوراق المالية.

غير ان السوق تحسنت أوضاعه بشكل ملحوظ في الربع الثالث، بتأثير من عوامل دعم ايجابية كان بعضها ذا طبيعة اقتصادية وبعضها نبع من العوامل الداخلية بالسوق، وكان على رأس الأحداث الاقتصادية الهامة، قرار الحكومة اسناد تمويل خطة التنمية الى الجهاز المصرفي، وقد استجاب المتداولون لهذا القرار بنشاط شرائي ملموس قادته أسهم البنوك، هذا وكان للأخبار المتعلقة